

الذهنية ، وهذه الفرضية المبدئية هي التي تبوّء مفهوم الأسلوب شرعية الوجود وينطلق الجاحظ من التسليم المبدئي بأن استعمال الظاهرة اللغوية يتفرّع إلى مستويين اثنين : أحدهما استعمال عاديّ مألوف يخلو من كل سمة أسلوبية نوعية وهو المستوى الذي يقرنه بطبقة معينة من المجتمع يسميها «العامّة» حيناً و «الناس» حيناً آخر (٢٠١)، والثاني هو الاستعمال المطبوع بسمة فنيّة خاصة ، وينص الجاحظ على أن هذا المستوى الثاني لتصريف الظاهرة اللغوية يقتضي السياسة والترتيب والرياضة وإحكام الصنعة» (١٤-١) ممّا يجعل الكلام ذا طابع مميّز ، ولئن اقتضت وظيفة الاستعمال الأوّل على مجرد «إفهام الحاجة» - أي مجرد الإبلاغ أو ما يمكن أن نعبر عنه بمستوى الصفر من الدلالة التمييزية - فإن الاستعمال الثاني يحول تصريف الظاهرة اللغوية من مجرد «الابانة» - على ما قد تحتوي أحياناً من «لكنة أو خطأ أو لحن أو إغلاق» - إلى مجرى «البيان الفصيح» (١٦١-١٦٢) ممّا يرتقي به إلى النصوص «المميزة عند الرواة الخالص» (٣١-٤) .

على هذا الأساس يتضح لنا أول مقياس انبنت عليه نظرية الجاحظ في تحديد الأسلوب وهو مبدأ اختيار اللفظ . وتلح النظريات الأسلوبية الحديثة على إبراز مبدأ الاختيار في كل عملية خلق فنيّ إذ هي تنفي عقوبة الحدث الأدبي اعتماداً على أن كل صوغ لسانيّ فنيّ إنّما هو ضرب من الاختيار الواعي يستقي به الباث الوسائل التعبيرية الملائمة لغرضه ممّا تمده به اللغة عموماً . والنّاظر في مادّة «البيان والتبيين» يستشف منطلقات الجاحظ في صوغ مبادئه البلاغية العامة ، ومن أبرز ذلك تأكيده على أن الخلق الفنيّ إنّما هو «عمل» أو قل «صناعة» ، فمعنى